الدبلوماسية الاقتصادية للصين الشعبية تجاه اليابان (١٩٤٩-١٩٧٢)

د. صلاح خلف مشاي
جامعة بابل - كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة

اتسمت السياسة الصينية بصورة عامة تجاه اليابان (١٩٤٩-١٩٧٢) بالحذر والتخوف ومحاولة حشد كل الطاقات والتحالفات الممكنة بهدف التفاعل والتعامل مع ذلك الجار اللدود،وقد خضعت تلك السياسة بجوانبها كافة للتجاذبات والصراعات الإقليمية والمحلية، فضلاً عن المتغيرات الدولية التي كانت هي الأشد والأكثر تاثيرا عليها.

إن أهمية اختيار دراسة الدبلوماسية الاقتصادية للصين الشعبية تجاه اليابان خلال مدة الحرب الباردة تكمن في أن كل منها كان يمر بمرحلة انتقالية، فالصين في ذلك الوقت كانت خارجة بالكاد من أتون حرب أهلية (١٩٤٥-١٩٤٩) أدت إلى انقسامها إلى دولتين هما : الصين الشعبية بزعامة ماو تسي تونغ وعاصمتها بكين، والصين الوطنية (تايوان) بزعامة تشانغ كاي شيك وعاصمتها تايبيه، وقد كان لكل من هاتين الدولتين إيديولوجيته الخاصة التي شكل على أساسها تحالفاته الدولية وعلاقاته بجيرانه ولاسيما اليابان، فالصين الشعبية كانت تؤمن بالفكر الشيوعي وتتخذه نظاماً اقتصادياً وسياسياً لها، وعليه تحالفت مع الاتحاد السوفيتي بوصفه زعيم ذلك الفكر، في حين أن الصين الوطنية اتخذت من الفكر الرأسمالي عنواناً لها وتحالفت مع زعيمته المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية.

أما اليابان فان وضعها لم يكن أقل ارباكا من الصين اذ كانت هي الأخرى مكبلة بقيود واتفاقات دولية فرضت عليها بعد خسارتها في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، فضلاً عن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة ذلك البلد الداخلية والخارجية ، لذلك لم تكن اليابان حرة في اختيار صداقاتها وتعاونها الاقتصادي مع الدول الأخرى.

ومن هذه المنطلقات جميعها تظهر أهمية دراسة الدبلوماسية الاقتصادية للصين الشعبية تجاه اليابان خلال مدة ١٩٤٩-١٩٧٢، اذ ان هذه الدراسة ستعكس صورة واضحة وشاملة للرؤى والتعاملات الصينية بكافة جوانبها خلال تلك المدة ،لاسيما أن الصين الشعبية اتبعت نمطاً جديداً في السياسة ألا وهو استخدام الجانب الاقتصادي كوسيلة لتحقيق الهدف السياسي فابتعدت بذلك عن النمط والاتجاه العسكري الذي كان سائداً، فضلاً عن ذلك فأن أهمية دراسة هذا الموضوع وفي تلك المدة تحديداً تكمن في أنها تكشف صفحة غائبة وجديدة في ذات الوقت من صفحات الحرب الباردة كانت تدور رحاها في قارة آسيا وتستخدم المحور الاقتصادي كسلاح مهم وجديد في تلك الحرب.

People of China's Economic Diplomacy Toward Japan 1949-1972

Dr. Salah Khalaf Mashay
University of Babylon - College of Education for Human Sciences

Abstract

Chinese policy was characterized in general toward Japan caution and fear and try to mobilize all energies and alliances possible in order to interact and deal with that neighbor foe, has that policy been in all its aspects to the enticements of regional and local conflicts, as well as international variables that were the hardest and most influential on them.

The importance of the choice of the People of China's economic diplomacy toward the study of Japan during the period of the Cold War is that each of them was in transition, China at that time was barely beyond the midst of a civil war (1945-1949) led to the split into two states: China, led by the People Mao Tse-Tung and Beijing as its capital, the National China (Taiwan), led by Chiang Kai-shek and the capital, Taipei, has been for each of these two countries own ideology which constitutes the basis of international alliances and relations with its neighbors, particularly Japan, the People's China once believed in the Communist ideology and taken economically and politically, have a system, and it allied with the Soviet Union as the leader of that thought, while China took the national title of capitalist ideology and its allied with its leader of the United States of America.

As for Japan, the position was not less disruptive of China as they are also constrained by international agreements imposed after losing in the Second World War in 1945, as well as

the United States control over the policy of internal and external that country, so Japan were not free to choose friendships and economic cooperation with other countries.

All These premises show the importance of popular economic diplomacy study of China to Japan during the period 1949-1972, since this study reflect a clear and comprehensive picture of the visions and the Chinese trade in all its aspects during that period, especially that of China followed a new style of politics, namely the use of the economic side as a means to achieve a political goal Fabtadt so the style and the military trend that prevailed, as well as, the importance of the study of this subject at that time specifically is that it is absent and a new page reveal at the same time of the Cold War pages were raging in the continent of Asia, used the economic hub as a weapon new and important in that war**.**

المقدمة

نطاق البحث وتحليل المصادر

حدد عام ١٩٤٩ ليكون بداية لهذه الدراسة كون هذا العام انقسمت فيه الصين الى دولتان كما اسلفنا وبدات مرحلة جديدة من تاريخ ذلك البلد،في حين وجد الباحث التوقف عند نهاية عام ١٩٧٢ كونه شهد اعتراف اليابان بالصين الشعبية كممثلة وحيدة للشعب الصيني في المحافل الدولية وجرى تطبيع العلاقات بين البلدين .

وعليه قسم البحث إلى مقدمة وأربعة مباحث ، فضلاً عن الخاتمة وقامة المصادر.

جاء المبحث الاول ليكون تمهيدا (لسياسة الصين تجاه اليابان ١٨٩٤-١٩٤٩) ابتداءا من الحرب الصينية اليابانية عام ١٨٩٤ والتي انتهت بهزيمة الصين وتوقيعها لمعاهدة شيمونوسيكي عام ١٨٩٥، ولتكون تلك الحرب فاتحة للتدخلات اليابانية في الصين اذ وجدت الاخيرة نفسها مجبرة على توقيع المطالب اليابانية الواحد والعشرين عام ١٩١٥ وكذلك التصدي لسياسة القضم اليابانية التي انتهت بالحرب الصينية- اليابانية عام ١٩٣٧- ١٩٤٥، ولكن ما ان انتهت تلك الحرب حتى استكملت الصين حربها الاهلية التي بدئتها عام ١٩٢٨ بين حزب الكومنتانغ (بزعامة تشانغ كاي شيك) والحزب الشيوعي الصيني بزعامة (ماو تسي تونغ) لتنتهي عام ١٩٤٩ بانتصار الاخير واعلان قيام جمهورية الصين الشعبية في حين هرب (تشانغ كاي شيك) الى جزيرة تايوان واعلن من هناك عن قيام جمهورية الصين الوطنية.

اما المبحث الثاني(الدبلوماسية الاقتصادية للصين الشعبية تجاه اليابان تشرين الاول ١٩٤٩- شباط ١٩٥٧) فتناول قرار الصين الشعبية اختيار الجانب الاقتصادي كوسيلة لتحقيق غاية سياسية وهو ما اطلقت عليه الدبلوماسية الاقتصادية تجاه اليابان غير انها اصطدمت بمعاهدة السلم والأمن المتبادل بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان فقررت الصين الشعبية مواجهتها بتحالف عقدته مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٠، لكن السياسات المتشددة للساسة اليابانيين وأبرزهم رئيس الوزراء (شيجيرو يوشيدا) الذي انتهت مدة رئاسته في شباط عام ١٩٥٧ حالت دون تحقيق الصين لاي تقدم ملموس في دبلوماسيتها الاقتصادية خلال مرحلتها لاولى.

وكانت(الدبلوماسية الاقتصادية للصين الشعبية تجاه اليابان اذار١٩٥٧- كانون الاول١٩٦٤)عنوانا للمبحث الثالث اذ اخذت هذه الدبلوماسية تحقق شيء من غايتها وذلك عندما وجهت الصين الشعبية الدعوة لأعضاء من الحزب الشيوعي الياباني والحزب الاشتراكي الياباني فضلا عن عدد من المؤسسات الاقتصادية اليابانية لزيارة العاصمة الصينية بكين فنتج عن تلك الاتصالات توقيع اتفاقات تجارية غير رسمية بين التجار الصينيين واليابانيين الى ان تطور الامر عندما وجهت الصين الدعوة لأعضاء من الحزب الديمقراطي اليبرالي الحاكم في اليابان ،فلبيت تلك الدعوة ووقع اول اتفاق رسمي خاص بالصيد عام ١٩٦٤ بين الصين الشعبية واليابان.

في حين اظهر المبحث الرابع (الدبلوماسية الاقتصادية للصين الشعبية تجاه اليابان كانون الثاني١٩٦٥- ايلول١٩٧٢) نجاح تلك الدبلوماسية عندما استطاعت الصين الشعبية اختراق الاوساط الشعبية والسياسية اليابانية وحولت مسألتها الى قضية رأي عام داخل اليابان فأقنعت الشعب والأحزاب اليابانية بعدم اعادة انتخاب حكومة رئيس الوزراء(ايزاكو ساتو) او المرشح الاخر(تاكيو فوكادا) وانما انتخاب (كاكوية تاناكا) الذي صرح بحملته الانتخابية بانه في حال فوزه سيعمل على تطبيع العلاقات مع الصين الشعبية وهو ماحصل بالفعل اذ سافر تانكا الى بكين في ايلول عام ١٩٧٢ واعلن اعتراف اليابان بالصين الشعبية وحكومتها كممثل وحيد للشعب الصيني ودولة الصين وهو مايعد نجاحا مطلقا للدبلوماسية الاقتصادية الصينية تجاه اليابان.

اعتمدت الدراسة على عدد من الوثائق ابرزها الوثائق اليابانية المنشورة:

1-Japanese Ministry of Foreign Relation,Resent State of our Diplomacy, Printing office of The Governoment, Tokyo,1971.

وكذلك الوثائق الصينية المنشورة في الكتب :

2- Alan Lawrence, China's foreign Relations since 1949 Buttlr Ltd. London, 1975.

3- Communist CHINA 1955-1959, Policy Documents with Analysis , Harvard University press , Cambridge , 1962.

فضلا عن عدد من الكتب الاجنبية التي كان لها دور في رفد الدراسة بمعلومات واطر مهمة عن الموضوع وابرزها:
1-Alvin D.Coox and Hilary Conoroy, China and Japan, Oxford, London ,1978.
2- Peter T.Y.cheung, Strategies of Economic from in post-mao China, London, 1975

المبحث الأول (التمهيدي)
سياسة الصين تجاه اليابان ١٨٩٤-١٩٤٩

كانت الصين تنظر إلى اليابان على أنها الجار الأكثر خطراً لاسيما بعد خسارتها في حربها مع ذلك عام الجار ١٨٩٤[١] وتوقيعها لمعاهدة شيمونوسيكي Shimonoseki عام ١٨٩٥ والتي تضمنت البنود الآتية[٢]:

١- تنازل الصين لليابان عن جزيرة فرموزا (تايوان) وجزر البسكادورز.
٢- اعتراف الصين بكوريا كدولة مستقلة.
٣- دفع الصين غرامة مالية قدرها ٣٦٠ مليون ين.
٤- فتح أربعة موانئ صينية أمام التجارة اليابانية.

اتبعت الصين بعد هذه الخسارة سياسة التحالف مع روسيا القيصرية من أجل إيقاف الخطر الياباني، وعليه قررت الصين التنازل لروسيا عن امتيازاتها السياسية والاقتصادية كافة في كوريا ومنشوريا فوقعت مع الروس في الثالث من حزيران عام ١٨٩٦ معاهدة (لي – ليبانوف) [٣]، غير أن التحالف الروسي الصيني لم يكن قادراً للوقوف ضد القوة اليابانية المتنامية ، فخسرت روسيا في حربها مع اليابان عام ١٩٠٤ ووقعت معها صلح بورتسموث عام ١٩٠٥[٤]، التي تنازلت فيه عن الامتيازات الروسية والصينية كافة في كوريا مع الاعتراف بالامتيازات اليابانية بإقليم منشوريا الصيني [٥].

لم تكتف اليابان بحصولها على كوريا وامتيازات أخرى في إقليم منشوريا الصيني ، بل استمرت بتحين الفرص للانقضاض على الصين فاستغلت ما كانت تمر به تلك البلاد من ظروف صعبة بعد أن قامت فيها ثورة عام ١٩١١ وأدت إلى إنهاء الحكم الامبراطوري وإعلان قيام الجمهورية الصينية وما رافق ذلك الحدث من انقسامات بين قيادات الثورة الصينية [٦].

فضلاً عن ذلك استغلت اليابان ظروف الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وقامت باحتلال المستعمرات الألمانية في الصين والمتمثلة بإقليم شانتونغ وبعض الجزر الصينية في المحيط الهادئ[٧]، كما قدمت للرئيس الصيني (يوان شي كاي) Yuan shih ka[٨]،عام ١٩١٥ ما عرف بالمطالب اليابانية الواحد والعشرون والتي كانت غايتها تحويل الصين إلى مستعمرة يابانية[٩]،وقد قسمت تلك المطالب إلى خمسة مجاميع هي[١٠]:

١- المجموعة الأولى تضمنت موافقة الصين على التسويات كافة التي ستتم بين ألمانيا واليابان حول المستعمرات الألمانية في الصين.
٢- المجموعة الثانية تضمنت زيادة استثمارات اليابان وامتيازاتها في إقليم منشوريا وميناءي دايرن وارثر للصينيين.
٣- المجموعة الثالثة موافقة الصين على احتكار اليابان لعمليات التعدين في الأراضي الصينية.
٤- المجموعة الرابعة تضمنت إلزام الصين بعدم التنازل عن أي موانئ أو مناطق ساحلية لاي دولة أخرى.
٥- المجموعة الخامسة تضمنت أحكاماً عامة أبرزها استخدام مستشارين يابانيين في مفاصل الدولة الصينية كافة، وكذلك عدم خضوع اليابانيين المقيمين في الصين للقانون الصيني.

وافق الرئيس الصيني (يوان شي كاي) على هذه المطالب بسبب عدم قدرة بلاده الوقوف بوجه الآلة العسكرية اليابانية نتيجة لما كانت تعانيه الصين من أزمات داخلية وانقسامات أدت إلى تقسيم البلاد إلى مقاطعات صغيرة يسيطر عليها زعماء إقطاعيون وقبليون، وقد عرفت هذه المدة في التاريخ الصيني بمدة سادات الحرب التي استمرت عام ١٩٢٧ [١١]، إذ استطاع الرئيس الصيني وزعيم حزب الكومنتانغ (تشانغ كاي شيك)[١٢]،وبمساعدة الحزب الشيوعي الصيني الذي كان يتزعمه (ماو تسي تونغ)[١٣]، من إعادة توحيد الصين [١٤]، غير أن هذا الاتحاد لم يستمر طويلاً إذ دخلت البلاد في أتون حرب أهلية بين الشيوعيين الصينيين وقوات (تشانغ كاي شيك)، وهو الأمر الذي استغلته اليابان فقامت باحتلال إقليم منشوريا الصيني عام ١٩٣١ [١٥]، وابتداءاً من هذا العدوان اتبعت اليابان تجاه الصين ما عرف بسياسة القظم، إذ أخذت تحتل المدن الصينية الواحدة تلو الأخرى حتى وصلت عام ١٩٣٧ إلى العاصمة بكين [١٦]، وهنا أعلنت اليابان حربها الشاملة ضد الصين والتي أصبحت جزء من الحرب العالمية الثانية بعد نشوبها عام ١٩٣٩ [١٧] ،وطوال مدة الحرب كان الصينيون يخوضون حرب عصابات ضد اليابان استمرت إلى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ [١٨].

إن انتهاء الحرب العالمية الثانية كان بداية لإعادة القتال بين الحزب الشيوعي الصيني بزعامة (ماوتسي تونغ) وحزب الكومنتانغ بزعامة (تشانغ كاي شيك) ، فدخلت البلاد في حرب أهلية ثانية استمرت إلى عام ١٩٤٩ انتهت بانتصار (ماوتسي تونغ) وإعلانه قيام جمهورية الصين الشعبية [١٩]، أما (تشانغ كاي شيك) فهرب إلى جزيرة تايوان وأعلن من هناك عن قيام جمهورية الصين الوطنية في جزيرة تايوان [٢٠].

المبحث الثاني
الدبلوماسية الاقتصادية للصين الشعبية تجاه اليابان
تشرين الاول ١٩٤٩- شباط ١٩٥٧

أعلن (ماوتسي تونغ) في خطابه الذي ألقاه في ساحة تيان آن مين(بوابة الشعب) في الأول من تشرين الأول عام ١٩٤٩ عن قيام جمهورية الصين الشعبية، كما بين أن بلاده مستعدة لإقامة علاقات مشتركة مع الدول كافة، لاسيما الجارة منها لكن بشرط أن لا تتعارض تلك العلاقات مع مصالح بلاده [٢١].

وبعد مرور شهر على ذلك الخطاب وفي الأول من تشرين الثاني عام ١٩٤٩ أعلنت اليابان عدم اعترافها بجمهورية الصين الشعبية وأنها تعد حكومة الصين الوطنية في (تايوان) هي الممثل الوحيد للشعب الصيني في المحافل الدولية كافة[٢٢].

إن هذا الموقف الياباني المتصلب تجاه الصين كان يعود لارتباط اليابان سياسياً واقتصادياً بالولايات المتحدة الأمريكية عن طريق معاهدة الاستسلام التي وقعت بين الطرفين في آب عام ١٩٤٥ والتي أنهت الحرب العالمية الثانية[٢٣]، فسيطرت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة ذلك البلد الخارجية والداخلية بموجب تلك الاتفاقية، وبما أن الولايات المتحدة كانت تؤيد وتدعم حكومة الصين الوطنية في تايوان وترفض الاعتراف بحكومة (ماوتسي تونغ) ونظامه الشيوعي، لذلك كان من البديهي أن تتخذ اليابان مثل ذلك الموقف المتصلب تجاه الصين الشعبية وزعيمها.

كان لذلك الموقف الياباني أثره على قيادات الحزب الشيوعي الصيني وعلى راسها (ماوتسي تونغ) وذلك لأنهم ادركوا الخطر والأهمية التي تشكلها اليابان بالنسبة للصين، إذ أنها القوة العسكرية التي غزت بلادهم في الفترات السابقة، ولكن على الرغم من انهيار الآلة العسكرية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية ، الا انهم مازالوا يعدونها خطرا على بلادهم اذ انها تضم أكبر قاعدة عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في قارة آسيا[٢٤].

فضلاً عن ذلك فان اليابان كانت تشكل حاجزاً يعيق إعادة توحيد الأراضي الصينية وذلك بدعمها لحكومة تايوان على حساب حكومة (ماوتسي تونغ)، لذلك قرر القادة الصينيون مواجهة المخاطر اليابانية وذلك بعقد معاهدة تحالف مع الاتحاد السوفيتي ضد اليابان [٢٥].

وبناءً على ذلك سافر (ماوتسي تونغ) إلى موسكو في السادس من كانون الأول عام ١٩٤٩[٢٦]، والتقى برئيس الاتحاد السوفيتي (جوزيف ستالين) وتباحث الطرفان حول وجوب عقد معاهدة بينهما تضمن مصالح بلديهما المشتركة وتحفظ أمنهما القومي من خطر التحالف الأمريكي الياباني [٢٧].

استمرت المباحثات بين ماو وستالين تسعة أسابيع تقريباً نتج عنها توقيع اتفاقيات اقتصادية وثقافية، فضلاً عن توقيع معاهدة الصداقة والتحالف الصيني –السوفيتي ضد اليابان في الرابع عشر من شباط ١٩٥٠ وقد تضمنت الآتي[٢٨]:

١- يتعهد الطرفان بالعمل سوية لصد أي عدوان قد يقع على أحدهما من قبل اليابان أو أي دولة تشترك معها في عدوانها بشكل مباشر أو غير مباشر.
٢- يؤكد الطرفان على العمل معاً من أجل عقد صلح مشترك مع اليابان إذا اعترفت الأخيرة بخطأ عدوانها على الصين خلال الأعوام ١٩٣٦-١٩٤٥ ونقض تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية.
٣- اتفق الطرفان على عدم عقد أي تحالف يكون موجهاً ضد الطرف الآخر وكذلك عدم المشاركة في أي ائتلاف من شأنه أن يضر بمصالح أي من الطرفين المتعاقدين.
٤- يتشاور الطرفان فيما يتعلق القضايا الدولية التي تؤثر على مصالحهما المشتركة.
٥- يعمل الطرفان على تطوير العلاقات الثقافية والاقتصادية بينهما.
٦- ان مدة هذه المعاهدة ثلاثون عاماً.

وقد أُلحِقّ بهذه المعاهدة اتفاقيتان، الأولى تضمنت تنازل الاتحاد السوفيتي عن امتيازاته في إقليم منشوريا الصيني والمتعلق بخط سكة حديد منشوريا[٢٩]، التي كان الاتحاد السوفيتي حصل عليهما بموجب الاتفاق الذي عقده مع حكومة الصين الوطنية عام ١٩٤٥ [٣٠]، أما الاتفاقية الثانية تضمنت تقديم الاتحاد السوفيتي قرضاً مالياً إلى الصين قيمته(٣٠) مليون دولار[٣١].

ومن خلال قراءة بنود المعاهدة يتضح أنها موجهة أساساً ضد التحالف الأمريكي الياباني في قارة آسيا ، فضلاً عن أن هذه الاتفاقية ضمنت للصين الشعبية وبصورة كلية وقوف الاتحاد السوفيتي إلى جانبها في حالة تعرضها لأي عدوان ياباني أو أمريكي، كما أنها (أي الصين الشعبية) أصبحت حرة في التحرك ضد أي خطر تشعر انه يهدد أمنها القومي، وقد ظهر ذلك واضحاً عندما اندلعت الحرب الكورية في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٥٠، اذ أمر (كيم أيل سونغ) رئيس جمهورية كوريا الشمالية قواته بالهجوم على كوريا الجنوبية الأمر الذي رفضته منظمة الأمم المتحدة واصدرت القرار رقم (٨٢) الذي فوضت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة تحالف دولي ضد كوريا الشمالية [٣٢].

بموجب ذلك القرار اشتركت الولايات المتحدة في تلك الحرب واستطاعت قواتها احتلال أراضي كوريا الشمالية حتى وصلت إلى حدود الصين الشعبية مما دفع بالأخيرة الى الاشتراك في الحرب إلى جانب كوريا الشمالية في التاسع عشر من تشرين الأول عام ١٩٥٠[٣٣].

كان رد الولايات المتحدة إزاء التحرك الصيني سريعاً، إذ فرضت حصاراً اقتصادياً شاملاً ضد الصين وطلبت من جميع حلفائها ومن ضمنها اليابان الالتزام به[٣٤]، لذلك كانت الحرب الكورية سبباً آخر لتأزم العلاقات بين الصين الشعبية واليابان.

لم تنتهِ الحرب الباردة بين الصين الشعبية واليابان بتطبيق الحصار الاقتصادي من جانب اليابان ضد الصين بل تعدى ذلك إلى إلغاء معاهدة الاستسلام التي فرضت على اليابان جرّاء خسارتها في الحرب العالمية الثانية خلال مؤتمر سان فرانسيسكو الذي عقدته الولايات المتحدة الأمريكية في الثامن من أيلول عام ١٩٥١ وبحضور جميع دول الغربية [٣٥] ، فضلاً عن ذلك وقعت اليابان والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية للأمن المتبادل بينهما تضمنت الآتي [٣٦]:

١- يسمح اليابان ببناء قواعد عسكرية أمريكية داخل اراضيه ، وكذلك بتواجد قوات أمريكية فيها تكون مهمتها المحافظة على أمن وسلامة الأراضي اليابانية ضد أي هجوم خارجي تتعرض له.
٢- يمكن استخدام القواعد والقوات العسكرية الامريكية المتواجدة في الأراضي اليابانية من أجل المحافظة على الأمن والسلم في منطقة الشرق الأقصى.
٣- عدم خضوع القوات الأمريكية المتواجدة في اليابان للقانون الجنائي الياباني.
٤- لا يجوز لليابان منح أي قواعد أو السماح بمناورات عسكرية لأي دولة دون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية .
٥- ينتهي هذا الحلف عندما تقر أي من الدولتين الموقعتين عليه بقدرة الأمم المتحدة على حماية وسلامة الأرض اليابانية.

يتضح مما تقدم أن هذا الحلف كان موجهاً ضد التحالف الصيني-السوفيتي ، كما أنه يمنع أي تحرك عسكري لهما في منطقة الشرق الأقصى.

الى جانب هذه المعاهدة أعلنت اليابان في مؤتمر سان فرانسيسكو ايضا عن تخليها عن حقوقها في جزيرة فرموزا (تايوان) واعترافها بحكومتها كممثل وحيد للصين، وانها ستوقع مع تايوان معاهدة بهذا الشأن [٣٧].

نفذت اليابان وعدها في الخامس والعشرين من نيسان عام ١٩٥٢ وعقد رئيس وزرائها (شيجيرو يوشيدا) Shigeru Yoshida مع حكومة الصين الوطنية تايوان معاهدة سلام بوصفها الممثل الوحيد للشعب الصيني[٣٨].

ردت الصين الشعبية سريعاً إزاء هذه المعاهدة، فأعلن وزير خارجيتها (تشن لي) Chen liy بأن بلاده تعد معاهدة السلام بين اليابان وتايوان تهديداً لأمنها القومي وتمزيقاً لوحدة الأراضي الصينية، كما أنها غير قانونية لأنها وقعت من قبل طرف لا يمثل الشعب الصيني [٣٩] .

كانت معاهدة السلام التايوانية-اليابانية ومعاهدة الأمن اليابانية-الأمريكية الحاجز الذي اعاق تطور العلاقات بين الصين الشعبية واليابان ، فضلاً عن أن (ماو تسي تونغ) كان ينظر إلى اليابان بأنها الدولة الأكثر خطراً على نظامه في قارة آسيا وذلك لما تملكه من إمكانيات اقتصادية وبشرية عالية كما أنها القاعدة العسكرية للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، إلا أنه كان لا يرغب بتطور العلاقات مع ذلك البلد إلى حرب شاملة ، ومن هذا المنطلق قررت الصين الشعبية إتباع سياسة أطلقت عليها اسم (الدبلوماسية الاقتصادية) التي تعني استخدام الجانب الاقتصادي كوسيلة لتحقيق غاية سياسية وذلك عن طريق اقامة علاقات واتصالات مع جميع القوى اليابانية سواء كانت الاقتصادية منها ام السياسية[٤٠]، وكان في مقدمة تلك القوى رجال الأعمال اليابانيين والمؤسسات التجارية المعروفة بالكارتلات الكبرى والتي تضررت مصالحها جرّاء قرار الحكومة اليابانية إيقاف التجارة مع الصين الشعبية، وكذلك الأحزاب اليسارية التي كانت تعارض الوجود الأمريكي في اليابان[٤١].

بناء على ذلك دعا (ماو تسي تونغ) الجماعات اليابانية من شركات واحزاب ورجال اعمال إلى تشكيل ما يعرف باتحاد القوى المباشر (Direct Allied Force) لمناهضة الوجود الأمريكي في اليابان ، كما أعلن عن إجراء تسهيلات تجارية للشركات اليابانية كافة التي تريد التجارة مع الصين شريطة عدم تجارتها مع حكومة تايوان [٤٢].

نتيجة لذلك قدم الكثير من رجال الأعمال اليابانيين إلى الصين الشعبية وعقدوا أول اتفاق تجاري مع نضرائهم الصينيين وذلك في تموز عام ١٩٥٢ ،ارتفع على اثره مستوى التبادل التجاري بين الصين واليابان[٤٣].

بدأت بوادر نجاح السياسة الصينية تظهر داخل الأوساط الجماهيرية اليابانية عندما خرجت في آب عام ١٩٥٢ مظاهرة قامت بها العناصر اليسارية في اليابان والمتمثلة بالحزب الشيوعي الياباني japanese Communist (Party) (JCP) [٤٤]، والحزب الاشتراكي الياباني (Japanese Sosial Party) (JSP)[٤٥]، ورافقهم الكثير من رجال الأعمال، وقد طالب المتظاهرين بإنهاء الوجود الأمريكي في اليابان وإعادة العلاقات مع الصين الشعبية [٤٦]

ومن أجل زيادة الضغط على الحكومة اليابانية أعادت الصين الشعبية في نيسان عام ١٩٥٣ ما يقارب على التسع وعشرون ألف عسكري ياباني الذين أسرتهم القوات الصينية الشيوعية أيام الحرب العالمية الثانية، وكانت تلقى على هؤلاء طوال فترة اسرهم مجموعة من المحاضرات الخاصة بالفكر الشيوعي والمناهضة للولايات المتحدة الامريكية ، لذلك حينما عادوا الى بلادهم بدءوا بإثارة الرأي العام الياباني ضد الوجود الأمريكي في اليابان [٤٧]، فخرجت الكثير من المظاهرات في العاصمة اليابانية طوكيو عام ١٩٥٣ دعت إلى تحسين العلاقات مع الصين الشعبية وإنهاء الوجود الأمريكي هناك [٤٨] ، وفي تشرين الأول عام ١٩٥٣ أثمرت هذه المظاهرات عن توقيع اتفاق تجاري ثاني بين الصين الشعبية مثلها مجلس الصين لتنمية التجارة الدولية ورجال الأعمال اليابانيين الذين أطلقوا على أنفسهم (عصبة أعضاء الدايت لتنمية التجارة الصينية- اليابانية)[٤٩].

فضلا عن ذلك ونتيجة للضغط الجماهيري الياباني قرر رئيس الوزراء الياباني (شيجيرو يوشيدا) إجراء اتصالات مع الصين الشعبية على ان تكون مقتصرة فقط على الجانب الاقتصادي [٥٠].

إن قرار الحكومة اليابانية هذا لم يكن دافعه الوحيد هو الضغط الجماهيري، وإنما كان هناك تغيير دولي كبير له تأثيره المباشر أيضاً على الجانب الياباني، ويتمثل بتغير الموقف الأمريكي تجاه الصين الشعبية، وذلك بسبب انتهاء الحرب الكورية في السابع عشر من تموز عام ١٩٥٣ [٥١]، مما دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيف القيود التجارية التي فرضت على الصين الشعبية من جراء تلك الحرب [٥٢].

وتنفيذاً للقرار الياباني طلب رئيس الوزراء الياباني من سفير بلاده في الفلبين السيد (موراتا شوزو) Murat shozo زيارة الصين الشعبية والتباحث مع المسؤولين هناك من أجل تطوير التجارة بين البلدين [٥٣].

زار(موراتا شوزو) الصين في الرابع من كانون الثاني عام ١٩٥٤ والتقى بالمسؤولين الصينيين وحصل على موافقتهم في منح التجار اليابانيين تسهيلات أكثر[٥٤] ، كما بين رئيس الوزراء الصيني (شو ان لاي) Zhou Enlai للسفير الياباني بأن بلاده مستعدة لعقد معاهدة عدم اعتداء مع اليابان، في حال ان ألغت الأخيرة معاهدة الأمن مع الولايات المتحدة الأمريكية [٥٥].

ورداً على هذه المبادرة اليابانية قام وفد من التجار الصينيين في الثلاثين من تشرين الأول عام ١٩٥٤ بزيارة طوكيو وطلب من المسؤولين اليابانيين التخلي عن سياستهم المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بمسالة الاعتراف بحكومة الصين الشعبية [٥٦].

واستكمالاً للخطوات الآنفة الذكر من قبل الجانبين أقيم في تشرين الأول والثاني على التوالي من عام ١٩٥٥ معرضاً للتجارة الصينية في طوكيو وأوساكا اليابانيتين [٥٧]، كما أقيم في العام الذي تلاه معرضاً تجارياً يابانياً في مدينتي بكين وشانغهاي الصينيتين[٥٨]، فضلاً عن ذلك تم تكوين ما أطلق عليه (اتحاد اليابان والصين للاستيراد والتصدير) (Japan-China Export-Import union) وقد أسهمت فيه ما يقارب على المائتين وأربعين شركة صينية يابانية من القطاع الخاص [٥٩].

غير أن هذ التحسن في العلاقات بين البلدين بقي عند هذا الحد، ولم يتطور أكثر لاسيما بعد أن فاز (نوبيوسك كيشي) Nobusuke Kishi في الانتخابات البرلمانية اليابانية التي اقيمت في شباط ١٩٥٧ [٦٠]، إذ كان كيشي أحد الأقطاب المهمة داخل الحزب الديمقراطي الليبرالي[٦١]، الحاكم في اليابان ومن ابرز المعارضين لإقامة أي علاقات حتى ولو كانت على المستوى التجاري مع الصين الشعبية [٦٢] ،الامر الذي اثر على تطور العلاقات بين الصين الشعبية واليابان انذاك.

المبحث الثالث

الدبلوماسية الاقتصادية للصين الشعبية تجاه اليابان اذار١٩٥٧- كانون الاول١٩٦٤

إن وصول حكومة متشددة في اليابان برئاسة كيشي لم يمنع الصين الشعبية من الاستمرار في محاولاتها لإنهاء التحالف الأمريكي الياباني واجبار اليابان على الاعتراف بها، فقررت أن تجري اتصالات مع الأحزاب اليسارية اليابانية فوجهت الدعوة إلى قيادات الحزب الشيوعي الياباني والحزب الاشتراكي الياباني لزيارة العاصمة الصينية بكين[٦٣].

تلبية لتلك الدعوة توجه في الخامس عشر من نيسان عام ١٩٥٧ وفداً من الحزب الشيوعي الياباني والحزب الاشتراكي الياباني إلى الصين الشعبية برئاسة (اسانوما انيجيروا)Asanuma Inejiro سكرتير عام الحزب الاشتراكي[٦٤]،فوصل الوفد إلى العاصمة بكين في اليوم نفسه والتقى هناك برئيس الوزراء الصيني (شو ان لاي) الذي رافقهم لمقابلة الزعيم (ماو تسي تونغ) [٦٥].

جرى خلال اللقاء التباحث حول مسالة تطبيع العلاقات بين البلدين وبيّن ماو للوفد الياباني أن الصين الشعبية مستعدة لحذف الإشارة إلى اليابان في المعاهدة السوفيتية الصينية لعام ١٩٤٩ إذا تم توقيع اتفاق أمن جماعي خاص بالشرق الأقصى والمحيط الهادئ[٦٦] .

استمرت الزيارة يومان وقبل مغادرته الصين أصدر الوفد الياباني بياناً تضمن النقاط الآتية [٦٧]:

١- يجب تسوية المسائل العالقة كافة بين الصين واليابان بالسبل الدبلوماسية وان العلاقات بين البلدين يجب أن تتطور وتنتقل من الطابع التجاري الشعبي إلى الطابع السياسي الرسمي.
٢- إن مسألة تايوان وقضية تمثيل الصين في الأمم المتحدة هي مسائل داخلية خاصة بالصين.
٣- العمل على إلغاء الاتفاقيات والتكتلات العسكرية المنفردة كافة في الشرق الاقصى والمحيط الهادئ وأن يتم حضر استخدام وإنتاج وتخزين الأسلحة الذرية في المناطق المشار إليها آنفاً.

إزاء هذه التطورات في العلاقات حاول أعضاء الدايت الياباني للتجارة مع الصين التوقيع على اتفاق رابع للتجارة مع لجنة الصين الشعبية لتنمية التجارة الدولية[٦٨]، وقد بدأت المباحثات بين الطرفين في بكين في الأول من أيلول ١٩٥٨ إلا أن رئيس الوزراء الياباني أرسل مذكرة إلى أعضاء (عصبة الدايت اليابانية) ومنعهم من توقيع ذلك الاتفاق[٦٩].

إن عدم التوقيع على الاتفاق الرابع أدى إلى تدهور العلاقات التجارية بين الصين الشعبية واليابان ومما زاد من الأمر سوءاً قيام أشخاص من الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم في اليابان والذين لا يؤيدون عودة العلاقات مع بكين، إلى إنزال علم الصين الشعبية من على بناية في مدينة ناكازاكي كان يقام فيها معرضاً للطوابع واللوحات الفنية [٧٠] ، كما رافق

هذا الحدث اعلان حكومة (كيشي) بأنها لا تعترف بالصين الشعبية كممثلة للصين وانه ليس هناك أي نوع من العلاقات الرسمية بين البلدين[٧١].

قابلت حكومة الصين الشعبية هذه الإجراءات بتوجيه إنذار إلى اليابان من خلال الحزب الاشتراكي الياباني، بينت فيه ضرورة تخلي حكومة (كيشي) اليابانية عن عدائها للصين الشعبية وأن لا تضع العراقيل أمام تطور العلاقات بين البلدين[٧٢]، فضلاً عن ذلك قامت الصين بوقف التعاملات التجارية كافة مع الشركات اليابانية مما تسبب بخسارة تلك الشركات ما يقارب على الخمس وثلاثين مليون دولار [٧٣].

أرادت الصين بهذا العمل أن تضغط على الرأي العام الياباني من أجل عدم انتخاب حكومة (كيشي) مرة ثانية في الانتخابات المزمع إقامتها في حزيران عام ١٩٦٠[٧٤]، ومن هذا المنطلق أيضاً وجهت الصين الدعوة لأعضاء في الحزب الشيوعي الياباني والحزب الاشتراكي الياباني لزيارة بكين [٧٥].

كان هدف الصين الشعبية من تلك الدعوة جعل الأحزاب اليابانية المؤيدة للتجارة مع الصين، العمل على حث الشعب الياباني على عدم اختيار حكومة متشددة كحكومة(كيشي)، لأن هذا الأمر لو حصل مرة أخرى يمكن أن تنهي وبصورة كاملة أي مستوى للعلاقات بين الصين الشعبية واليابان [٧٦].

استجابة للدعوة الصينية توجه إلى بكين في السابع عشر من آذار عام ١٩٥٩ وفد ياباني مكون من (مايموتو كينجي) Miyamoto Kenji سكرتير عام الحزب الشيوعي الياباني و(أسانوما انجيرو) Asanoma Anjyro سكرتير الحزب الاشتراكي الياباني و(اشيباشي تانزن) Ishibashi Tanzan و(ماتسومورا كينزو) Matsumura Kinzo وهما من أعضاء الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم في اليابان ولكنهما كانا يؤديان تطوير العلاقات مع الصين الشعبية[٧٧].

التقى رئيس الوزراء الصيني (شو ان لاي) مع الوفد الياباني حال وصوله إلى بكين وبين لهم ان رفض حكومة (كيشي) توقيع لاتفاق التجاري مع الصين يمثل قطع جميع العلاقات بين البلدين وهو موقف خطير سينعكس سلباً على المنطقة بأكملها [٧٨]، أما الوفد الياباني فأوضح للمسؤولين الصينيين أن موقف حكومة (كيشي) لا يمثل جميع الأحزاب اليابانية وأنهم سيعملون على توضيح الأمر للشعب الياباني في الانتخابات المقبلة [٧٩].

استمرت زيارة الوفد يومان وقبل مغادرته في التاسع عشر من آذار تم إصدار بيان مشترك تضمن الأطر العامة التي يجب أن تسير عليها العلاقات بين الصين الشعبية واليابان في المستقبل وأن هذه الأطر هي [٨٠]:

١- إن على اليابان الاعتراف بالصين الشعبية وإلغاء معاهدة الأمن مع تايوان.
٢- توقيع معاهدة أمن جماعي بين الصين الشعبية واليابان والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.
٣- عدم الفصل بين السياسة والاقتصاد فيما يتعلق بالعلاقات بين الصين الشعبية واليابان.

أثمرت الإجراءات الصينية والضغط على الشركات والأحزاب اليابانية عن خسارة كيشي في الانتخابات اليابانية التي أُقيمت في حزيران ١٩٦٠ وفوز (هاياتو ايكيدا) Hayato Ikeda وهو من أعضاء الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم ولكنه كان من المؤيدين لتطوير العلاقات التجارية فقط مع الصين الشعبية [٨١].

من خلال ما تقدم يمكن القول أن سياسة الدبلوماسية الاقتصادية وبعد مرور احد عشر عاما على تنفيذها لم تحقق مبتغاها في جعل اليابان تعترف بالصين الشعبية، لكنها أوجدت قاعدة شعبية متينة بين أوساط الرأي العام الياباني تؤيد تطبيع العلاقات بين البلدين، إذ تحولت المسالة الصينية إلى قضية رأي عام داخل الأوساط اليابانية يتم إثارتها في كل انتخابات برلمانية تجري في اليابان، وكذلك تثار أيضاً عندما تواجه الحكومة اليابانية أية اختناقات اقتصادية.

رحبت الصين الشعبية بهزيمة (كيشي) في الانتخابات، وأعلن رئيس وزرائها (شو ان لاي) في السابع عشر من آب عام ١٩٦٠ عن استعداد بلاده لاستئناف التجارة مع اليابان بأشكالها كافة سواء أكانت عن طريق الاتفاق مع الشركات الخاصة أو المعاهدات الرسمية بين البلدين [٨٢].

وكمبادرة حسن نية وجهت الصين الشعبية الدعوة لاثنا عشر شركة يابانية أبرزها شركة متسيوبيشي لزيارة العاصمة بكين [٨٣]، وحال وصول ممثلين عن تلك الشركات إلى الصين التقوا بنظرائهم الصينيين وأصدروا بياناً مشتركاً دعوا فيه إلى ضرورة زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين على أن يتم ذلك عبر اتفاق رسمي [٨٤].

إن هذا التطور في المجال التجاري كان يرافقه تطوراً آخر في المجال السياسي بين الصين واليابان ، ولكن كان بالاتجاه المعاكس وذلك لأن الحكومة اليابانية قدمت عام ١٩٦١ مع أربعة دول أخرى هي كل من استراليا وإيطاليا وكولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية، مشروعاً إلى الأمم المتحدة عرف بمشروع الدول الخمس والذي لا يسمح بتغيير تمثيل الصين في الأمم المتحدة إلا بعد أن يحصل القرار على تصويت أغلبية الثلثين داخل تلك المنظمة [٨٥].

فضلاً عن ذلك وضعت اليابان شروطاً على الصين الشعبية ان تلتزم بها إذا أرادت أن تحصل على اعتراف اليابان بها كممثلة لدولة الصين وهذه الشروط هي[٨٦]:

١- على حكومة الصين الشعبية أن تعترف بمعاهدة الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.
٢- ان تعترف حكومة الصين الشعبية بمعاهدة السلام بين الصين الوطنية واليابان.
٣- ان تتخلى حكومة الصين الشعبية عن مطالبة اليابان بتعويضات مالية جراء حروبها السابقة مع الصين .
٤- عدم التدخل بالشؤون الداخلية لليابان.

وقد أرسلت حكومة ايكيدا هذه الشروط إلى الصين الشعبية عن طريق الحزب الاشتراكي الياباني [٨٧].

إن هذه الإجراءات اليابانية أدت إلى تعثر العلاقات مع الصين الشعبية إلا أن حكومة الأخيرة استمرت بدبلوماسيتها الاقتصادية الهادفة إلى إجراء اتصالات مع شركات تجارية وأحزاب يابانية، وقد بدات هذه السياسة تاتي ثمارها إذ اخذت المؤسسات التجارية اليابانية منذ بداية عام ١٩٦٢.ولاسيما مؤسسة اوساكا ،وهي من اكبر المؤسسات التجارية ،بالضغط على حكومة رئيس الوزراء الياباني ايكيدا من أجل تطبيع العلاقات مع الصين الشعبية [٨٨].

اما على مستوى الحوار مع الاحزاب اليابانية فقررت هذه المرة الاتصال مع الحزب الديمقراطي الليبرالي،فوجهت الدعوة الى بعض من قياداته،وممن كانوا يؤيدون عودة العلاقات مع الصين الشعبية،لزيارة بكين[٨٩]،فقام كل من (ماتسومور اوكنزو) Matsumor ukinzo و(تاكاساكي تاتسونوسكي) Takasaki Tatsunosuke وهم من قيادات الحزب المذكور بزيارة الصين الشعبية [٩٠]، فالتقوا هناك برئيس الوزراء الصيني شوان لاي ورئيس جمعية الصداقة الصينية اليابانية (لياو تشينغ شي) Liao cheng chih ،وبعد مباحثات بين الطرفين انتهت بتوقيع اتفاق تجاري غير رسمي بين الصين الشعبية واليابان وذلك في التاسع من تشرين الثاني عام ١٩٦٢ تضمن الآتي [٩١]:

١- الاتفاق على أن حجم التبادل التجاري بين الدولتين يجب أن لا يقل في المدة من ١٩٦٣-١٩٦٧ عن (١٨٠) مليون دولار .
٢- تصدر الصين الشعبية إلى اليابان الفحم والحديد والقصدير وفول الصويا والذرة في حين تستورد من اليابان الأسمدة الكيميائية فضلاً عن آلات المكننة الزراعية.
٣- الاتفاق على ان تصدير المنتجات الزراعية اليابانية إلى الصين الشعبية لا يتم إلا بعد أن تسبقه مشاورات بين البلدين .
٤- عدم إلغاء هذا الاتفاق أو تعديله إلا بعد مشاورات بين البلدين.

أدى هذا الاتفاق إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين حتى بلغ ما يتقارب على (٦٢٤) مليون دولار خلال الأعوام ١٩٦٢-١٩٦٤ ، فضلاً عن إقامة معرض صيني تجاري في العاصمة اليابانية طوكيو وذلك في نهاية عام ١٩٦٣[٩٢].

في بداية كانون الثاني عام ١٩٦٤ حدث تطور مهم في المجال الدبلوماسي الدولي تجاه الصين تمثل باعتراف فرنسا في جمهورية الصين الشعبية كممثل وحيد للشعب الصيني [٩٣]، إن هذا الحدث شكل عامل ضغط كبير على موقف الحكومة اليابانية من القضية الصينية،إذ طالبت المعارضة اليابانية من حكومة (ايكيدا) اتخاذ خطوة مماثلة للخطوة الفرنسية[٩٤]، فضلاً عن ذلك أنشأ الحزب الاشتراكي الياباني في الأول من شباط عام ١٩٦٤ منظمة شعبية عرفت بالمجلس القومي للدعوة لإعادة العلاقات مع الصين، وقد ضمت في عضويتها عدد كبير من أعضاء اتحاد العمال الياباني وكذلك بعض رجال الأعمال، فضلاً عن أعضاء من الحزب الاشتراكي الياباني[٩٥]، غير أن رئيس الوزراء الياباني (ايكيدا) لم يستجب لتلك الدعوات وأعلن في الرابع من شباط عام١٩٦٤ أن بلاده لن تحذو حذو فرنسا فيما يتعلق الصين الشعبية لكنها ستعمل على تطوير العلاقات التجارية معها [٩٦]، وعلى هذا الأساس زار بكين في السابع من شباط ١٩٦٤ وفد ياباني ضم أعضاء من البرلمان والحكومة اليابانية ووقعوا مع رئيس جمعية الصداقة الصينية واليابانية (ليو شينغ شي) Liao cheng chih اتفاق تجاري على مستوى المؤسسات والقطاع الخاص وتضمن تجديد بنود الاتفاق السابق الذي وقع عام ١٩٦٢ مع إضافة البنود الآتية [٩٧]:

١- تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين على مستوى الممثلين التجاريين ورجال الأعلام والصحفيين.
٢- زيادة التبادل التجاري عن طريق توقيع عقود طويلة الأمد.
٣- إنشاء خطوط طيران تجارية بين البلدين.

وعلى أثر هذا الاتفاق تطورت التجارة بين البلدين وأقيم معرض صيني تجاري في مدينة أوساكا اليابانية كما زار طوكيو في الثالث من آب عام ١٩٦٤ رئيس المجلس الصيني لتدعيم التجارة الدولية السيد (سن فينغ هو) Sun fing hua والتقى مع المسؤولين اليابانيين ودعاهم لتجاوز الخلافات بين البلدين والعمل على فتح مجالات أخرى للتعامل مع الصين الشعبية كما دعاهم لزيارة بكين [٩٨].

وتلبية لتلك الدعوة قام وفد ياباني برئاسة السيد (أوسومو زاكوشي) Usomo zakuchi رئيس قسم الصين في وزارة التجارة اليابانية بزيارة بكين وذلك في الثالث من ايلول عام ١٩٦٤ ووقع أول اتفاق رسمي خاص بالصيد بين الصين الشعبية واليابان تضمن تنظيم أعمال الصيد في البحر الأصفر وبحر الصين الشرقي[٩٩].

وبذلك يمكن القول أن عام ١٩٦٤ كان بداية لنجاح الدبلوماسية الاقتصادية الصينية تجاه اليابان ، إذ شهد ذلك العام كما مر سابقاً فتح خطوط للطيران وتوقيع أول اتفاق رسمي بين البلدين، كما شهد ايضا ازالة عقبة مهمة امام الصين الا وهي خسارة رئيس الوزراء الياباني (هاياتو ايكيدا) وفوز (ايزاكو ساتو) Eisaku Sato في الانتخابات اليابانية التي اقيمت في تشرين الثاني عام١٩٦٤[١٠٠].

رحبت الصين الشعبية على لسان رئيس وزرائها(شو ان لاي) في الثالث من كانون الاول عام ١٩٦٤ بفوز (ايساكو ساتو) ودعته الى الابتعاد عن سياسات ايكيدا المتشددة تجاه الصين[١٠١]

المبحث الرابع
الدبلوماسية الاقتصادية للصين الشعبية تجاه اليابان كانون الثاني١٩٦٥-ايلول١٩٧٢

مع بداية عام ١٩٦٥ بدأت سياسة الدبلوماسية الاقتصادية للصين تقترب من تحقيق غايتها السياسية، إذ انتقلت من المرحلة التمهيدية إلى مرحلة جديدة ومتطورة وذلك عندما تحولت مسألة تطبيع العلاقات مع الصين الشعبية إلى قضية جوهرية وأساسية في السياسة اليابانية ، وأصبح من غير الممكن الفصل بين العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الصين واليابان وهو ما أدى إلى انقسام كبير بين أعضاء الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم، إذ كون ما يقارب على الثمانين عضواً من الحزب المذكور في الثامن والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٦٥ جمعية عرفت بهيأة أبحاث المشاكل الأفريقية والآسيوية وبدأ هؤلاء بالضغط على حكومة رئيس الوزراء الجديد ايزاكو ساتو من أجل تطبيع العلاقات مع الصين الشعبية[١٠٢].

وبهدف زيادة الضغط على تلك الحكومة أيضاً قامت الصين من جانبها في الخامس عشر من شباط ١٩٦٥ بإلغاء اتفاق تجاري مع شركة تويو الهندسية كان ينص على شراء مصنع للحديد في الصين، كما وألغت أيضاً في الثامن من نيسان ١٩٦٥ عقداً آخر مع شركة هشياني الهندسية، وكذلك طردت عدد من مراسلي الصحف اليابانية[١٠٣].

نتيجة للاجراءات الصينية هذه وكذلك للضغط الداخلي الياباني أعلن رئيس الوزراء (ايزاكو ساتو) في الثالث من آب ١٩٦٥ ان بلاده ستفتح قنوات اتصال دبلوماسية مع الصين الشعبية خلال الأعوام المقبلة [١٠٤].

وفي عام ١٩٦٦ أجريت اتصالات غير رسمية ولكن بصورة متقطعة وخلال فترات زمنية متباعدة بين دبلوماسيين يابانيين وصينيين في عدة بلدان أوربية منها النرويج وهولندا استمرت إلى عام ١٩٧٠، غير انها لم تصل إلى نتائج تذكر إذ كان الصينيون متمسكين بشرطهم الأساسي والقاضي بإلغاء الاعتراف الياباني بالصين الوطنية (تايوان) وهو أمر كان الساسة اليابانيون يرفضونه لأنه يؤدي إلى توتر العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية [١٠٥]، لذلك اتهم الصينيون رئيس الوزراء الياباني بأنه لم يكن جاداً في فتح قنوات دبلوماسية مع الصين وان الغاية الحقيقية كانت من إجراء تلك المباحثات هي تهدئة المعارضة اليابانية[١٠٦].

على الرغم من أن تلك المباحثات لم تثمر عن شيء إلا أنها كانت فاتحة الطريق للكثير من الدبلوماسيين اليابانيين ولاسيما أعضاء الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم لإجراء اتصالات علنية مع الصين الشعبية، وهو ما حدث بالفعل، إذ شكل وزير الخارجية الياباني السابق (ايشيرو فوجياما) Aiichiro Fujliyama وهو أحد كبار قادة الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم، في الثالث من كانون الأول ١٩٧٠ لجنة خاصة عرفت بلجنة تحسين العلاقات اليابانية – الصينية وضمت في عضويتها أغلبية أعضاء البرلمان الياباني، كما وقامت هذه اللجنة في العشرين من أيلول عام ١٩٧١ بزيارة بكين[١٠٧].

استمرت الزيارة إلى الرابع من تشرين الأول عام ١٩٧١ وعقب انتهائها صدر بيان مشترك أكد فيه الوفد الياباني على أن دولة الصين واحدة تمثلها حكومة بكين وأن مسألة تايوان هي قضية داخلية لا يجوز التدخل فيها [١٠٨].

مع بداية عام ١٩٧٢ حدث تغيير دولي كبير كان له تأثيره المباشر على العلاقات الصينية اليابانية تمثل بزيارة الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون) Richard Nixon إلى الصين الشعبية، وصدر ماعرف ببيان شانغهاي وذلك في السابع والعشرين من شباط عام ١٩٧٢ الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية أن الصين واحدة، وان تايوان جزء مهم من ذلك البلد وأنها أي الولايات المتحدة الأمريكية ستؤيد تمثيل الصين الشعبية في منضمة الأمم المتحدة [١٠٩].

تسبب تطبيع العلاقات بين الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية إلى استياء شعبي وسياسي في اليابان ضد حكومته (ايزاكو ساتو) الذي كان متمسكاً بعدم فتح أي قنوات دبلوماسية مع الصين الشعبية وهو الأمر الذي أدى إلى خسارته في الانتخابات البرلمانية التي اقيمت في تموز عام ١٩٧٢ [١١٠].

تحولت القضية الصينية في تلك الانتخابات عام ١٩٧٢ إلى معيار فاصل وأساسي في اختيار شخص رئيس الوزراء، ولهذا أسفرت تلك عن فوز (كاكوية تاناكا) Kakuei Tanaka الذي كان يعلن في حملته الانتخابية بأنه في حال فوزه في سيعيد العلاقات الصينية اليابانية [١١١]، فضلا عن ذلك بعث في آيار ١٩٧٢ برسالة إلى رئيس الوزراء الصيني (شو ان لاي) مع وفد من رجال الاعمال اليابانيين كان يزور الصين، تعهد فيها بالعمل على تطبيع العلاقات بين البلدين في حال فوزه بتلك الانتخابات [١١٢]، فكان جواب رئيس الوزراء الصيني على تلك الرسالة بأن الصين ستمتنع عن أي عمل يؤدي إلى إحراج السيد تاناكا وأنها أي الصين الشعبية ستدعمه في الانتخابات المقبلة على حساب منافسه (تاكيو فوكادا) Takyo Fokada الذي أعلن في حملته بأنه في حال فوزه سيبقي على المعاهدة اليابانية التايوانية فاعلة [١١٣]، وهو الأمر الذي رفضته بكين وأعلنت عدم رغبتها بترأسه الحكومة اليابانية المقبلة، مما دفع بالكثير من رجال الأعمال والمؤسسات والشركات اليابانية إلى سحب تأييده له، وإعلان تأييدها ل (تاناكا) [١١٤].

ان فوز تاناكا على منافسه فوكاد في الانتخابات انما يدل على مدى التأثير الذي أصبح للصين وقضيتها على الانتخابات اليابانية ومن أجل تدعيم موقفه حرص تاناكا على اختيار كابينته الوزارية من الأشخاص المؤيدين لتطبيع العلاقات مع الصين، فكان أبرزهم (ماسويوشي أوهيرا) Masayoshi Ohira الذي حصل على منصب وزير الخارجية (ناكيو واميكي) Nakyo Wamiky الذي شغل منصب نائب رئيس الوزراء [١١٥].

ومن خلال ما تقدم يمكن التوصل إلى أن الصين الشعبية نجحت في دبلوماسيتها الاقتصادية تجاه اليابان وأصبحت القضية الصينية ذات وزن وثقل سياسي كبير في الأوساط اليابانية وبرز ذلك واضحاً من خلال تأثيره في اختيار شخص رئيس الوزراء.

بعد فوز تاناكا في الانتخابات وجهت الصين الدعوة له ولوزير خارجيته (ماسويوشي أوهيرا) Masayoshi Ohira إلى زيارة بكين وأعلنت عن استعدادها لتجاوز جميع العقبات بين البلدين وعقد معاهدة سلام وصداقة مع اليابان شريطة أن تبدي الأخيرة تنازلات أيضاً في المجالين الدبلوماسي والسياسي [١١٦].

استجابة للدعوة الصينية قام رئيس الوزراء الياباني تاناكا في الخامس العشرين من أيلول عام ١٩٧٢ بزيارة رسمية إلى الصين الشعبية رافقه كل من وزير خارجيته أوهيرا وأمين عام مجلس الوزراء (نيكادو سوسمو) Nikado Sosmo ومدير مكتب الشؤون الآسيوية في وزارة الخارجية اليابانية (يوشيدا كنبرور) Yoshida Kinbror، فضلاً عن عدد كبير من المسؤولين ورجال الأعمال اليابانيين [١١٧].كانت هذه الزيارة هي الأولى من نوعها بالنسبة لرئيس وزراء ياباني الى الصين الشعبية منذ تأسيس الأخيرة عام ١٩٤٩.

حال وصول الوفد الياباني إلى مطار بكين استقبله رئيس وزراء الصين (شو ان لاي) مع عدد كبير من المسؤولين وقيادات الحزب الشيوعي الصيني وأقيم للوفد حفلاً تكريمياً ألقيت فيه الكلمات التي تؤكد على العلاقات التاريخية بين الصين واليابان [١١٨]. وفي مساء يوم الخامس والعشرين من أيلول عام ١٩٧٢ بدأت الاجتماعات بين الوفد الياباني برئاسة (تاناكا) والوفد الصيني برئاسة (شو ان لاي) [١١٩].

ركزت المباحثات على النقاط الخلافية بين البلدين وأبرزها مشكلة تايوان وقضية تمثيل الصين في الأمم المتحدة ومسألة التعويضات التي كان على اليابان دفعها للصين جرّاء اجتياحها لذلك البلد خلال الأعوام ١٩٣٢-١٩٤٥ [١٢٠].

في الوقت الذي كانت تعقد فيه الاجتماعات بين الوفدين اقام الرئيس الصيني (ماو تسي تونغ) في السابع والعشرين من أيلول عام ١٩٧٢ حفلاً تكريمياً للوفد الياباني وأعرب فيه عن أمله في تجاوز الخلافات وفتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين[١٢١] .

وبعد مرور أربعة أيام من الاجتماعات المطولة، تم الاتفاق على موافقة اليابان على إلغاء المعاهدة اليابانية التايوانية والاعتراف بالصين الشعبية كممثل وحيد للصين في المحافل الدولية وبالمقابل تتنازل الصين عن التعويضات التي كانت تطالب بها اليابان[١٢٢].

في التاسع والعشرين من أيلول عام ١٩٧٢ أصدر الوفدان الياباني والصيني بياناً مشتركاً تضمن الآتي [١٢٣]:

١- فتح صفحة جديدة من العلاقات بين الصين واليابان يتم فيها تجاوز خلافات الماضي لأن الشعب الصيني والياباني هما شعبان متجاوران تربط بينهما علاقات تاريخية قديمة وأن دولة اليابان تتأسف عن الخسائر المادية والبشرية التي سببتها لدولة الصين.
٢- اعتراف الدولة اليابانية بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة الممثلة للشعب الصيني.
٣- إن دولة اليابان تقر بأن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين وان المعاهدة اليابانية التايوانية هي معاهدة ملغاة وغير قانونية.
٤- يوافق الطرفان الصيني والياباني على إقامة علاقات دبلوماسية وتبادل السفراء بينهما اعتبارا من تاريخ هذا الاعلان.
٥- تتخلى الصين عن المطالبة بالتعويضات والخسائر الناتجة عن الحروب اليابانية ضد الصين.
٦- تتفق كل من حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة اليابان على اقامة علاقات صداقة بين البلدين تكون على اساس المصالح المشتركة واحترام المواثيق الدولية.
٧- إن تطبيع العلاقات بين الصين واليابان ليس موجهاً ضد أي دولة ثالثة وأن كلا الطرفين يسعيان للحفاظ على الأمن والسلام في منطقة الشرق الأقصى وإقليم الباسفيك.
٨- تتفق كلا الدولتان على اجراء مفاوضات في وقت لاحق من اجل عقد معاهدة سلام وصداقة بينهما.
٩- تعمل الدولتان على استمرار المفاوضات بينهما من أجل التوصل إلى عقد اتفاقيات تشمل الجوانب الاقتصادية والثقافية.

وبانتهاء تلك الزيارة في التاسع والعشرين من أيلول عام ١٩٧٢ يمكن القول أن الدبلوماسية الاقتصادية للصين الشعبية تجاه اليابان نجحت في تحقيق هدفها السياسي وهي إجبار اليابان على الاعتراف بالصين الشعبية كممثل وحيد للشعب الصيني .

الخاتمة والاستنتاجات

إن الدبلوماسية الاقتصادية للصين الشعبية تجاه اليابان كانت بمثابة انعكاس وجزء حيوي من العلاقات السياسية التي سادت وطغت بين الدول بعد الحرب العالمية الثانية والتي أثر عليها تطورات وإفرازات الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي .

إن قراءة هذا البحث تظهر أن نوع من حرب باردة أخرى نشأت في قارة آسيا تزعمتها عن الجانب الاشتراكي الصين الشعبية، ومن الجانب الرأسمالي تزعمتها اليابان، لكن هذه الحرب لم تكن تتجه نحو التحشيد العسكري وسباق التسلح وإقامة التحالفات العسكرية كما كان سائدا بل ركزت على الجانب الاقتصادي فقط الذي يعد الأخطر والاحدث في ذلك الوقت ،لذلك من خلال هذا البحث تم التوصل إلى النتائج الآتي:

١- إن الصين الشعبية كانت صائبة في اختيارها الجانب الاقتصادي كوسيلة للضغط على اليابان لأنها ادركت مدى الثقل الذي مثله ذلك الجانب على الساحة اليابانية سواء كانت الشعبية منها أم الدبلوماسية ولاسيما أن اليابان في ذلك الوقت

وبحكم خسارتها في الحرب العالمية الثانية كانت قد ابتعدت عن الاهتمام بالجانب العسكري وركزت جل سياستها واهتمامها على الجانب الاقتصادي.

٢- ان الصين الشعبية افادت من تجربتها في الاشتراك في الحرب الكورية وأدركت تماماً أن الجانب العسكري ليس هو الحل دائماً في الوصول إلى الغاية، لذلك قررت اختيار الجانب الاقتصادي كوسيلة للتعامل مع اليابان.

٣- إن الصين الشعبية كانت حريصة على إعادة العلاقات مع اليابان لأنها أرادت الافادة من الثقل السياسي الذي تشغله اليابان في المحافل الدولية، فضلاً عن أن الصين الشعبية كانت لا تريد أن تكون لها خلافات مع دولة جارة لها في مثل حجم وثقل اليابان السياسي والاقتصادي.

٤- إن الصين الشعبية على الرغم من انها اتبعت دبلوماسية اقتصادية تجاه اليابان الا ان هدفها لم يكن اقتصاديا بل كان سياسيا بحتاً الا وهو إجبار اليابان على الاعتراف دبلوماسياً بحكومة بكين.

٥- ان استخدام الجانب الاقتصادي كوسيلة لتحقيق غاية سياسية يمكن عده نمطا جديدا في السياسة الاسيوية استخدمته الصين لانها ادركت ان مستقبل العالم لايقف عند التطور العسكري فقط وانما سيكون للتقدم الاقتصادي الدور الريادي فيه.

٦- افادت الصين الشعبية ونجحت في دبلوماسيتها الاقتصادية لانها استغلت الخلافات السياسية بين الاحزاب اليابانية فضلا عن الاضرار الاقتصادية التي لحقت بالشركات الاقتصادية اليابانية جراء فقدان سوقها التجاري في الصين.

٧- خضعت الدبلوماسية الاقتصادية للصين الشعبية تجاه اليابان لمعوقات محلية ودولية ، أما المحلية فتتمثل بمشكلة تايوان والعلاقات بينها وبين اليابان ، فضلاً عن وجود شخصيات في الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم في اليابان كانوا مصريين على عدم إقامة أي علاقات مع الصين الشعبية، وقد شكل ذلك أبرز المعوقات المحلية في حين أن المعوقات الدولية كانت ممثلة بموقف الولايات المتحدة الأمريكية المتصلب تجاه الصين الشعبية والذي كان انعكس سلباً على العلاقات بين الصين الشعبية واليابان ، وذلك بسبب سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة اليابان الخارجية.

٨- إن الصين الشعبية نجحت باختراق الرأي العام الياباني فتحولت القضية الصينية إلى فيصل مهم ومحوراً لإثارة الجدل داخل الأوساط السياسية اليابانية، بل أنها تعدت ذلك وأصبح تطبيع العلاقات مع الصين الشعبية هو من الأسباب المهمة في إسقاط الوزارات اليابانية وكذلك سبباً في اختيار الأشخاص لشغل منصب رئيس الوزراء.

٩- إن اليابان كانت حريصة أيضاً على إقامة نوع من العلاقات مع الصين الشعبية حتى لو اقتصرت على المستوى الاقتصادي فقط، لأنها أي اليابان كانت لا تريد أيضاً إثارة العداء مع دول جارة لها في حجم وإمكانيات الصين شعبية.

هوامش البحث

(١) حدثت هذه الحرب بسبب التنافس الصيني- الياباني للسيطرة على كوريا ، ففي عام ١٨٩٤ وقعت اضطرابات في كوريا قامت بها جماعة مدعومة من اليابان تعرف بالتونجهاك، وقد طالبت بتحسين الأوضاع المعيشية للسكان بعد موسم من الجفاف أصاب المحاصيل الزراعية ، غير أن الحكومة الكورية لم تستجب للطلبات ، فقررت جماعة التونجهاك إسقاط الحكم ، مما اضطر الملك الكوري كوه جونغ أن يطلب من الصين إرسال قواتها للدفاع عنه فاستجابت الصين لذلك الطلب وأرسلت قواتها إلى كوريا ولكن في الوقت نفسه قامت اليابان بإرسال قواتها إلى ذلك البلد أيضاً من دون موافقة الملك الكوري، وبعد أن تم القضاء على الاضطرابات من قبل القوات الصينية رفضت اليابان سحب قواتها من كوريا فوقعت الحرب بين القوات الصينية واليابانية . للمزيد ينظر : فوزي درويش ، الشرق الأقصى ، ترجمة: حسين الحوت، القاهرة، ١٩٩٧، ص٩٢٠٩٣.

(٢) المصدر نفسه ، ص٩٤.

(٣) هذه المعاهدة وقعها مستشار الامبراطورية الصينية للشؤون الخارجية لي هونغ تشانغ مع وزير الخارجية الروسي اليكسي ريستوفسكي لوبانوفAl- exey Restovsky Lobonov، وعرفت بمعاهدة (لي- لوبانوف) .
تضمنت الآتي.

١. في حالة وقوع عدوان ياباني على الأراضي الروسية في شرق آسيا أو الأراضي الصينية أو الأراضي الكورية فيقف البلدان ضد العدوان الياباني.
٢. تمنح الصين للسفن الروسية حرية التنقل داخل كافة الموانئ الصينية.
٣. من أجل تسهيل عملية وصول القوات الروسية للتصدي لأي عدوان ياباني محتمل تمنح الحكومة الصينية لروسيا حق أنشاء خط لسكك الحديد عبر إقليم منشوريا الصيني ويتصل بالأراضي الروسية.
٤. لأجل تمويل مشروع خط السكك الحديد يتم أنشاء بنك روسي- صيني يتولى عملية أدارة شؤون السكك الحديد.
٥. تأجر الصين لروسيا بعض الموانئ الصينية.
٦. تكون هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة خمس عشرة سنة.

C.Y.Hsu, The Rise of Modern China ,Oxford university press, London ,1970,P413-415.

(٤) عفاف مسعد العبد، دراسات في تاريخ الشرق الأقصى، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، د.ت، ص١٦٣.

(٥) المصدر نفسه، ص١٦٣.

(٦) بعد نجاح الثورة قام يوان شي كاي قائد الجيش الإمبراطوري الذي كان متعاوناً مع الثوار بالسيطرة على مقاليد الحكم ، مما دفع قائد الثورة صن يات صن بالتنازل لصالح يوان شي كاي ، وذلك لأنه خشي ان تدخل البلاد في انقسامات وحرب اهلية، لكن ما تخوف منه صن يات صن قد حدث إذ أخذ يوان شي كاي الذي أعلن نفسه رئيساً للجمهورية الصينية بمطاردة الثوار واعتقالهم . للمزيد ينظر : نادية كاظم المعموري، تطور الأوضاع الداخلية في الصين ١٨٥٠-١٩١١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦، ص٢٥٦-٢٥٦١ ؛ تشستر ارثر بين، موجز تاريخ الشرق الأقصى، ترجمة: حسين الحوت ، القاهرة، ١٩٥٨، ص١٣٣-١٣٦.

(٧) محمد علي القوزي وحسان حلاق، تاريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر ، دار النهضة العربية ، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٥.

(٨) يوان شي كاي (١٨٥٩-١٩١٦): ولد في مقاطعة تنتشو ، من عائلة ريفية ، حاول دخول الامتحانات العامة من أجل الحصول على وظيفة مدنية لكنه فشل فقرر الدخول في الجيش وتدرج في الرتب العسكرية حتى أصبح قائد الجيش الإمبراطوري الصيني كان له دور في تثبيت نفوذ الصين في كوريا استطاع أن يتفاوض مع الثوار ويتولى رئاسة الصين عام ١٩١٢. ينظر :

Encyclopedia new Britannica, vol.12,p.867.

(٩) ميلاد المقرحي، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ، ١٩٧٩، ص٩٢ .

(١٠) المصدر نفسه ؛ عفاف مسعد العبد، المصدر السابق، ص١٦٦.

(١١) محمد علي القوزي، المصدر السابق، ص١٠٣.

(١٢) تشانغ كاي شيك (١٨٨٨-١٩٧٥): ولد في مدينة شنغهاي، التحق بالكلية العسكرية في اليابان ١٩٠٧، عاد إلى الصين وشارك في ثورة ١٩١١ التي أسقطت حكم المانشو، أصبح عام ١٩٢٥ زعيماً لحزب الكومشانغ بعد وفاة صن يات صن ، خاض صراعاً مع الشيوعيين انتهى بهزيمته عام ١٩٤٩ فهرب إلى تايوان . للمزيد ينظر :

Encyclopedia new Britannica, vol.3,p.191.

(١٣) ماو تسي تونغ (١٨٩٣-١٩٧٦): ولد في قرية تشانغشا ضمن إقليم هونان، أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة هناك ، التحق بدار المعلمين عام ١٩١٣ تخرج منه عام ١٩١٨، عمل معلماً في بلدته بعدها سافر إلى بكين وهناك التحق بالحزب الشيوعي الصيني وكان أحد مؤسسيه عام ١٩٢١ ، قاد ثورة فلاحية ضد حكم تشانغ كاي بدأت من عام ١٩٢٨ حتى تحقق الانتصار له عام ١٩٤٩ للمزيد ينظر : سها عادل عثمان ، ماو تسي تونغ ودوره السياسي في الصين ١٩٢١-١٩٧٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل ٢٠١٤،ص٧-٢١.

(١٤) المصدر نفسه، ص٥٢.

(15)Claude A.Buss, Asia in the Modern World A History of China, Japan, South and Southeast Asia , new York,1964,P.42.

(16)Ibid, P.53.

(17)Chatte B .R. Modern China Ashort History new Delhi,1969,P.71.

(18)Ibid, P.83.

(19)Ibid, P.97.

(20)Ibid, P.103; ميلاد المقرحي، المصدر السابق، ص١٢٣

(21)Edmund O.Chubb, The 20 Centary China, New york,1987,p.297.

(22)G.Beasley w, The Modern History of japan, The Sbenval press, Tokyo,1986, p.88.

(23)Ibid, P.121.

(24) Alvin D.Coox and Hilary Conoroy, China and Japan, Oxford, London ,1978,p.78.

(25) Ibid, P.80.

(26) Richard C. Thornton, Odd MAN Out, Brasseys INC Washington, 2000.p.39

(27) Ibid, P.40.

(28)Ibid, P.41.

(٢٩) وقعت المعاهدة الصينية- السوفيتية في ١٤ آب ١٩٤٥ وهي جزء من الاتفاقيات التي أفرزتها مقررات مؤتمري يالطا وبوتسدام بين دول الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية ، وقد تضمنت المعاهدة الصينية- السوفيتية أربع اتفاقات، الأول كان عبارة عن تحالفاً موجهاً ضد اليابان، أما الاتفاق الثاني فكان ينظم خط سكة الحديد في اقليم منشوريا الصيني ، في حين ان الاتفاق الثالث والرابع كان يتعلق بميناء بورت ارثر الصيني اذ اتفق الجانبان على ان تكون إدارته مشتركة بين الاتحاد السوفيتي والصين فيما يتولى الاتحاد السوفيتي الدفاع عنه . للمزيد ينظر : ج.ب ديرو زيل، التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم ، تعريب نوري حاطوم، دار الفكر ، دمشق، ١٩٧٨، ص١٧١-١٧٢ ؛ زينب جبار شرهان الحسناوي ، الموقف الأمريكي من الحرب الأهلية الصينية ١٩٤٤-١٩٤٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٨، ص٧.

(30) Richard C. Thornton, Op. Cit, P.43.
(31)Alan Lawrence , Chinas Foreign Relation Since 1949,Bultlr – Itd, London,1975,p.29-31.
(٣٢) صلاح خلف مشاي، سياسة الصين تجاه القضية الكورية ١٩٤٥-١٩٥٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية،٢٠١٢، ص١٧٠-١٧١.
(٣٣) المصدر نفسه، ص٢١٤.
(٣٤) المصدر نفسه، ص٢١٦.
(٣٥) شارك في المؤتمر ١٤٨ دولة وكان السبب من وراء عقده هو تغيير الوضع السياسي في قارة آسيا بعد انتصار الشيوعيون في الصين عام ١٩٤٩ إذ خسرت الولايات المتحدة قاعدتها الرئيسة في آسيا ، لذلك أرادت أن تجد لها قاعدة أخرى فقررت تغيير سياستها تجاه اليابان . للمزيد ينظر : كاظم هيلان السهلاني، سياسة الاحتلال الأمريكي في اليابان ١٩٤٥-١٩٥٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ، جامعة البصرة، ٢٠٠٨.
(٣٦) المصدر نفسه، ص١٦١.
(37) Marc S.Gallic Chio,The Cold war Begins in Asia, Macmillion company press, New york, 1988,p.31.
(38) Barweet Deak, China and the Major power in East Asia, Washington, 1977,p.92.
(39) Ibid, P.94.
(40) Ibid, P.101.
(41) Peter T.Y.cheung, Strategies of Economic from in post-mao China, London, 1975,P.53.
(42) Ibid.
(43) Morris B,Jansen, Japan and China Rand Nally college publishers company, Chicago, 1975,p.445.
(٤٤) الحزب الشيوعي الياباني تأسس في ١٥ تموز عام ١٩٢٢ ويعد من أقدم الأحزاب اليابانية، تعرض لملاحقة الفئة العسكرية اليابانية الحاكمة لاسيما بعد رفضه سياسة التوسع الياباني تجاه الصين والدول الآسيوية ، عارض مشاركة اليابان في الحرب العالمية الثانية ،شارك الكثير من المنتمين للحزب الشيوعي الياباني في الحرب الأهلية الصينية إلى جانب الحزب الشيوعي الصيني للمدة ١٩٤٥-١٩٤٩، وخلال مدة الاحتلال الامريكي لليابان انقسم إلى جناحين، الأول: طالب باستخدام الطرق السلمية ضد الاحتلال الأمريكي، اما الجناح الثاني : فطالب باستخدام الثورة المسلحة، وفي عام ١٩٥١ تبنى سياسة الثورة المسلحة ضد الاحتلال الأمريكي ، كما اتبع سياسة مستقلة تجاه الاتحاد السوفيتي والصين . للمزيد ينظر :

Koichi Kishimoto, Politics in modern Japan, New York,1976, P. 113-116.

(٤٥) الحزب الاشتراكي الياباني : تأسس عام ١٩٤٥ ، رفض سياسة الاحتلال الأمريكي في اليابان ، فاز في انتخابات عام ١٩٤٧ وشكل اول حكومة له برئاسة تيتسو كاتوياما لكنها انهارت بسبب الانقسامات داخل الحزب، كان من المطالبين بعدم توقيع معاهدة الأمن مع الولايات المتحدة الأمريكية كما طالب بإتباع سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة في مجال السياسية الخارجية . للمزيد ينظر :

Ibid, P.110.
(46) Ibid, P.450.
(47)R.K.Jain, China and Japan 1949-1976, Radient publisher , new delhi, 1977, p.33-34.
(48)Ibid, P.38.
(49) Kenneth B.pyle, the making of modern Japan, Health company new york, 1978,P.133.
(50) Japanese Ministry of Foreign Relation,Resent State of our Diplomacy, Printing office of The Governoment, Tokyo,1971,P.67,Her After Cited: Japanes Diplomacy.
(٥١) صلاح خلف مشاي، المصدر السابق، ص٢٦٠.
(٥٢) المصدر نفسه .
(53) Japanes Diplomacy,P.133.
(54) D.O. Waller , The Governoment and politics of Communist China, London, 1973, p.181.
(55) Ibid, p.182; Alvin D.Coox and Hilary conoroy, Op. Cit, P. 121
(56) Barbara Barnouin , Changgen yu ,Chinese foreign policy During the Cultural Revolutionm, Columbia University press , New york , 1998, p .110.
(57)Ibid, p.111.
(58) Linus Hagstrom, Japan China policy , New york , 2005. p.22.
(59) Ibid ; Barbara Barnouin , Changgen Yu, Op. Cit,P.115.

(60) Jon Livingston, Joe more, The Japan Reder, Volum 2, New York , 1976, p. 151; marcs Gillic chio, Op. Cit,P.63.

(٦١) الحزب الديمقراطي الليبرالي: تاسس عام ١٩٥٥ عندما اندمج كل من الحزب الليبرالي بزعامة شيجيرو يوشيدا والحزب الديمقراطي بزعامة ايتشيرو هاتوياما في حزب أطلق عليه اسم الحزب الليبرالي الديمقراطي، حصل الحزب على الأغلبية في الانتخابات البرلمانية اليابانية كافة ، حكم اليابان منذ عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٨٥، للمزيد ينظر :
Koichi Kishimoto, Op. Cit, P. 95.

(62) Linus Hagstrom, Op.Cit, P.25; Barbara Barnouin , Changgen yu,Op,Cit, p.119.

(63) Peter T.Y, cheung, Op. Cit, P.71.

(64) Morris B.Jansen, Op. Cit,P.490.

(65) Ibid, P.491.

66) Peter T.Y, cheung, Op. Cit, P.73.

67)Communist CHINA 1955-1959, Policy Documents with Analysis , Harvard University press , Cambridge , 1962 ,P.72,Her After Cited :Documents China.

(68) R.K.Jain Op.Cit,P.61.

(69) Ibid, P.61-62.

(70) Ibid, P.63.

(71) Frank Isaiah,The Japanese Economy in International Perspective, The Johns Hopkins University Press, Baltimore,1975,P.75.

(72)Peter T.Y, cheung, Op. Cit, p.81.

(73)Ibid.

(74) Frank Isaiah , Op. cit, P.91 ;Morris B, Jansen , Op. cit, P.498.

(75) Ibid, P.501.

(76) Wolf mendi, lssue in Japans China policy, Royal institute of International Affairs, London, 1978,p.17.

(77) Ibid, P.18.

(78) Ibid.

(79) Japanes Diplomacy,P. 243.

(80)Documents China,P191

(81) Barbara barnouin , Changgen Yu, Op. Cit, p. 131.

(82) Ibid, P.131-132.

(83) Wolf mendi, Op. Cit, p.21.

(84) Ibid.

(85) Barweet Deak, Op. Cit,p.126.

(86) Wolf mendi, Op. Cit, p.26.

(87) Ibid..

(88) Jon Hollidy, Japanese Imperialism Today, Monthly The Review press, New York, 1985,p.72.

(89) Ibid, P.73.

(90) Ibid, P.73.

(91) R.K. Jain m Op. Cit, P.83.

(92) Ibid.

(93) Barweet Deak, Op. Cit,p.133.

(94) R.K. Jain m Op. Cit, P.85.

(95) Wolf mendi, Op. Cit, p.31.

(96) Ibid ; R.K. Jain m Op. Cit, P.87.

(97) Ibid, P.33.

(98) Linus Hagstrom Op. Cit,p.53.

(99) G.C. Allen, The Japanes Economy,New York,1981,p.91.

(100) Ibid, P.53-54.

(101) Ibid, P.53-54.
(102) Morris B, Jansen , Op. cit, P.504.
(103) D.O.Wller Op. Cit,P.243.
(104) Peter T.Y, cheung, Op. Cit, p.121.
(105) Lawan Ha . Yam ,China Since Mao, Macmillian company press, London, 1980, p.31.
(106) Ibid .
(107) Morris B, Jansen , Op. cit, P.505.
(108) G.C. Allen, , Op. cit, P.523.
(109) Alan Lawrance, Op. Cit, P. 219.
(110) Wolf mendi, Op. Cit, p.53.
(111) Alvin D, coox and Hillary conoroy, Op. Cit, p.343.
(112) Ibid.
(113) Wolf mendi, Op. Cit, p.54.
(114) Ibid.
(115) Morris B, Jansen , Op. cit, P.507.
(116) Ibid.
(117) Wolf mendi, Op. Cit, p.56.
(118) Ibid.
(119) Alvin D, coox and Hillary conoroy, Op. Cit, p.350.
(120) Ibid.
(121) Kawan Ha-Yim,Op. Cit,P.43.
(122) Wolf mendi, Op. Cit, p.57.
(123) Ibid.